

مريم المهيري: القيادة تولى أهمية قصوى للثروة السمكية ورعاية الصيادين





دبي - وام

ترأست مريم بنت محمد المهيري، وزيرة التغير المناخي والبيئة، الاثنين، الاجتماع الثاني لعام 2023 مع الاتحاد التعاوني لجمعيات صيادي الأسماك ورؤساء جمعيات الصيادين في الدولة، بهدف مناقشة أهم الموضوعات المتعلقة بتنمية الثروة السمكية واستدامتها في الدولة، وسبل دعم الصيادين ومساهماتهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

حضر الاجتماع بمقر هيئة حماية البيئة والتنمية بإمارة رأس الخيمة.. محمد سعيد النعيمي وكيل وزارة التغير المناخي والبيئة بالوكالة، والدكتور محمد سلمان الحمادي الوكيل المساعد لقطاع التنوع البيولوجي والأحياء المائية في الوزارة، وسليمان الخديم رئيس الاتحاد التعاوني للصيادين بالدولة ورئيس جمعية صيادي دبا الفجيرة، ورؤساء جمعيات الصيادين التعاونية على مستوى الدولة، وجمع من المسؤولين والصيادين.

وأكدت مريم المهيري في كلمة له خلال الاجتماع، أن القيادة الرشيدة لدولة الإمارات تولي أهمية قصوى لرعاية الصيادين وتقديم كل سبل الدعم لهم من أجل الحفاظ على ازدهار هذا النشاط الذي يمثل أحد الروافد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدولة.

الصورة



ونوهت إلى أن الثروة السمكية إحدى ركائز الأمن الغذائي الوطني وينبغي العمل على تنميتها من أجل استدامة الغذاء في الدولة والحفاظ على تلك الثروة وتنميتها للأجيال الحالية والقادمة. وأشادت معاليها بدور اتحاد وجمعيات الصيادين في تطبيق مختلف القواعد واللوائح التي تضمن تنمية الثروة السمكية لدولة الإمارات.

هذا العام، نتطلع إلى بناء نموذج COP28 وقالت: «بينما نحتفل بعام الاستدامة، واقترب استضافتنا لمؤتمر الأطراف مستدام لتنمية الثروة السمكية والحياة البحرية في الدولة والحد من التأثيرات البيئية والمناخية عليها.. وكذلك الارتقاء بأنشطة الصيد وفق القوانين والإرشادات المعمول بها في الإمارات.. وهذا بالطبع ما سوف يحدث من خلال التعاون». الكامل معاً والعمل كفريق واحد

من جهته، أكد الدكتور محمد سلمان الحمادي أن دعم الصيادين أولوية لدى وزارة التغير المناخي والبيئة من أجل تعزيز قطاع الثروة السمكية واستدامة مهنة الصيد التاريخية وتعزيز قدرات الصيادين، مشيراً إلى أن الوزارة تكثف العمل مع مختلف الجهات المعنية وعلى رأسها اتحاد وجمعيات الصيادين في الإمارات من أجل حل كافة المشكلات الخاصة بالصيادين وتسهيل ممارستهم لنشاط الصيد في مختلف سواحل الدولة وفق اللوائح والقوانين المعمول بها

وقال: «نسعى من خلال الحوار المستمر وفتح قنوات تواصل مباشرة مع الصيادين في كل إمارات الدولة إلى تعزيز القطاع.. وخلال هذا الاجتماع تم التطرق إلى العديد من المواضيع التي حرصنا من خلالها على الاستماع إلى آراء الصيادين بشأن العديد من القرارات والحلول التي نسعى من خلالها إلى تنمية الثروة السمكية وتعظيم الاستفادة منها مع». ضمان استدامتها ومساهمتها في دعم الأمن الغذائي الوطني

الصورة



استهدف الاجتماع الاطلاع على مستجدات متطلبات مجتمع الصيادين بالدولة ومناقشة التحديات التي تواجههم في حرفة الصيد، وسبل إيجاد حلول عملية لها، فضلاً عن تطوير قطاع الصيد البحري بشكل عام، بما يضمن تحقيق استدامة البيئة البحرية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني واستدامته، والارتقاء بحرفة الصيد التي ترتبط بموروث تاريخي أصيل وفريد للمجتمع الإماراتي.

تم خلال الاجتماع الاطلاع على برنامج مسح المخزون السمكي في الدولة، والقرارات المتعلقة بالصيد (بالضغوة)، ومشروع تطبيق «حداق»، علاوة على مقترحات جمعيات الصيادين والتي شملت مقترح حظر استخدام الأكياس البلاستيكية واستبدالها بالصناديق أو الصيرم، من أجل المساهمة في الحد من التلوث البحري والحفاظ على البيئة والحد من النفايات البلاستيكية

وشهد الاجتماع استعراض نتائج الاستبيان الذي طرحته الوزارة على الصيادين ولاقى استجابة 722 صياداً، ومناقشة الشروط المحددة لمهنة نائب النوخدة، وسبل تنظيم صيد قوارب النزهة، علاوة على سبل تعزيز التواصل مع الصيادين في الدولة من خلال عقد ورش توعية وملتقيات لهم بشكل دوري

الصورة



